

توسيع مطمر جديدة البحري

تاريخ ٢٨/٩/٢٠٢٠

صدرت في ٢٤/٩/٢٠٢٠ موافقة استثنائية على توسعة مطمر الجديدة بزيادة ٤٠ ألف متر مربع من الأرض المحاذية له. إن هذا القرار غير مفاجئ نظراً لأداء الحكومات المتعاقبة في هذا الملف والتي أوصلت البلد إلى الهاوية وأغرقته بالتلوث وذلك مع سبق الإصرار والترصد.

نحن أمام مقررات تبعد كل البعد عن أية معالجة جدية ومستدامة لهذا الملف كما تعودنا منذ إنشاء خطة الطوارئ عام ١٩٩٧ وإنشاء مطمر الناعمة ومطر أكثر من ٩٠% من النفايات دون أية معالجة حتى يومنا هذا. لقد أثبتت القوى السياسية فشلها والاستمرار بهدر المال العام وغياب الإرادة الجدية لاعتماد الحلول الأسلم بيئياً وصحياً في تطبيق إدارة متكاملة لقطاع النفايات الصلبة.

نسأل لماذا اتخذ قرار التوسيع الأكثر كلفة في ظل أزمة مالية تعاني منها البلاد وفي ظل التلوث الذي تسببت به المطامر البحرية والمثبت في تقرير مجلس البحوث العلمية في ٢٤ حزيران ٢٠٢٠ والذي لفت إلى أن تحاليل المعادن الثقيلة (فناديوم، رصاص، نحاس وكادميوم) فيما يخص الثروة السمكية في رسوبيات الشواطئ العامة بالقرب من مطامر النفايات في مواقع أنطلياس والدورة والكوستا برفا تفوق النسب المقبولة عالمياً وتعتبر غير مقبولة بكل المقاييس البيئية.

يرفض الإئتلاف الجريمة البيئية الموصوفة التي تُرتكب بحق بحر لبنان وبيئته ويؤكد رفضه التام لتوسيع المكبات البحرية التي إن دلّت على شيء فهي تدلّ على الفشل الذريع في إعداد وتنفيذ خطط بيئية سليمة. يرى الإئتلاف أن التقصير والإهمال المتعمّد في إدارة ملف النفايات له طابع الفساد على حساب طبيعة لبنان وصحة شعبه ويحمل المسؤولية الآنية والمستقبلية لكل من سهّل وساهم واستفاد من ارتكاب هذه الجرائم البيئية ذات كلفة تدهور بيئي عالية جداً والتي ستكلف سنين طويلة من الجهد والعمل ومئات ملايين الدولارات لمعالجة التلوث البحري وإعادة الحياة البحرية إلى طبيعتها في حال لم يكن الضرر البيئي نهائي وغير قابل للتصحيح. لطالما طالبنا الحكومة ووزارة البيئة (ونجدد هذا المطلب الملح اليوم) بخطوات سريعة لإعداد استراتيجية متكاملة مدروسة وإعداد تقييم أثر بيئي استراتيجي لها والتوجه لتطبيق الاقتصاد الدائري واعتماد اللامركزية بحيث تتساوى جميع المناطق بحمل وزر نفاياتها والتشديد على التخفيف من إنتاج النفايات وتطبيق الفرز من المصدر وتطوير معامل الفرز والمعالجة البيولوجية وإيجاد مطامر نظامية.